الحوار الوطني الجاد والمسؤول طريقنا إلى اليمن الجديد.

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

النهضة تلوح بسحب الثقة منه..

المرزوقي يهدد بالانسحاب من رئاسة تونس

تونس / وكالات :

قال عماد الدايمي مدير ديوان الرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي إن الأخير قد ينسحب من منصبه ردا على تصريحات مسؤولين من حركة النهضة الإسلامية أشاروا فيها إلى أن التعديلات الحكومية قد تشمل الرئيس.

وأكد الدايمي في تصريحات إذاعية أن الرئيس منصف المرزوقي سينسحب من منصبه إذا ما شعر أن وجوده ليس فيه خدمة للبلاد، مشيرا إلى أن المرزوقي موجود لخدمة البلاد وليس لخدمة مصالح حزبية، ولن يضطر لإخراجه.

وتأتي هذه التصريحات عقب تلميحات من عدد من مسؤولي حركة النهضة، التي تدير ائتلافا حكوميا ثلاثيا، اعتبروا أن إقالة الرئيس واردة، وذلك ردا على تصريحات سابقة للمرزوقي ينتقد فيها الأداء الحكومي ويدعو إلى تشكيل حكومة كفاءات مصغرة لا تقوم على أساس المحاصصة الحزبية.

وكان المرزوقي قد قال يوم الجمعة الماضية في خطاب للتونسيين إن «مصلحة تونس العليا اليوم تقتضي تشكيل حكومة مصغرة مفعلة تجمع الكفاءات»، داعيا إلى تعيين كفاءات تهتم بالتنمية وبالأمور الاجتماعية.

وردا على ذلك لوح رئيس الكتلة النيابية لحركة النهضة الإسلامية في المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) صحبي عتيق بسحب الثقة من الرئيس التونسي.

وقال عتيق في تصريح تلفزيوني «من غير المستبعد سحب الثقة من رئيس الجمهورية إن كان هناك طرح لحكومة كفاءات مصغرة، كل المواقع ستطرح للمراجعة بما في ذلك رئاسة الجمهورية».

وفي الوقت ذاته تتهم المعارضة حركة النهضة الحاكمة بغض الطرف عن ملفات رجال الأعمال الفاسدين إن اصبحوا موالين لها سياسيا، وهو ما تنفيه الحركة.

وتنتقد غالبية أحزاب المعارضة التشكيلة الحالية للحكومة وتصفها بأنها حكومة محاصصة حزبية، وتدعو إلى حكومة كفاءات قليلة العدد.

وقد ساهمت الاضطرابات التي شهدتها محافظة سليانة التونسية خلال الأسبوع الماضي في تعالي الأصوات المطالبة بإدخال تعديلات جدية على تشكيلة الحكومة الحالية، وقد ذهبت المعارضة إلى حد جمع التواقيع داخل البرلمان تمهيدا للتقدم بمذكرة سحب الثقة من الحكومة.

بالتزامن مع استجابة (11) صحيفة يومية وأسبوعية للدعوة إلى الاحتجاب..

«عيش حرية إسقاط الإخوانية».. هتافات مسيرة الصحفيين إلى «التحرير»

القاهرة / متابعات :

انطلقت مسيرة حاشدة ضمت المئات من الصحفيين من نقابتهم أمس متوجهة إلى ميدان التحرير.

وذلك عقب وقفة احتجاجية تمت على سلالم النقابة .. حيث ردد المشاركون في المسيرة هتافات تندد وترفض سياسات الرئيس محمد مرسي وإعلانه الدستوري حيث أكد «هشام يونس» عضو مجلس نقابة الصحفيين على إصرار الجماعة الصحفية على رفض الدستور وعلى ضرورة إلغاء هذا الإعلان الذي وصفوه بـ«الكارثي» مطالبين أيضا بإعادة تشكيل تأسيسية جديدة لا يكون فيها الغلبة للتيار الإسلامي لتصدر دستورا توافقيا يحترم الحقوق والحريات كافة.

وهتفت المسيرة التي ضمت عدداً كبيراً من شباب الصحفيين إضافة إلى عدد من شيوخ المهنة وبعض رؤساء التحرير هتافات عدة منها «يسقط حكم المرشد»، «عيش حرية إسقاط التأسيسية»، «عيش حرية إسقاط الإخوانية»،«عاش نضال الصحفيين»، «عاش كفاح الصحفيين».

وطالبوا برحيل مرسي عن الحكم كما طالبوا أيضا جميع القوى السياسية بالالتفاف حول هدف واحد هو رفض الاستفتاء المزمع إجراؤه 15 ديسمبر الجاري.

وتصدرت مقدمة المسيرة لافتة كبيرة كتب عليها «مشروع الدستور يعتدي على حريات المصريين»، ولافتة أخرى كتب عليها «سنناضل من اجل صحافة حرة وإعلام مستقل».

انضم للمسيرة أعضاء مجلس نقابة الصحفيين منهم حاتم زكريا وكيل أول النقابة ،جمال فهمي وكيل النقابة وعبير سعدي وكارم محمود السكرتير العام وهشام يونس وعلاء العطار.

المسيرة تأتى بالتزامن مع استجابة 11 صحيفة يومية وأسبوعية لدعوى الاحتجاب، امس، اعتراضا على الدستور الجديد وتقييد حرية الصحافة به، وأيضا لرفض الإعلان الدستوري للرئيس.

من ناحيته وجه المهندس احمد ماهر، مؤسس حركة 6 ابريل، رسالة للرئيس محمد مرسي بأنه يفقد يوميا كل من دعموه في الانتخابات الرئاسية وكانوا سببا في فوزه، قائلا إن كل وعود الرئيس محمد مرسي بتحقيق اهداف الثورة تم تجاهلها والالتفاف عليها.

وأضاف ماهر في رسالته للرئيس أمس الأول الإثنين «ان كنت فعلا تبغي التوافق والمشاركة واستقرار مصر فعليك بالتراجع و اعلاء صوت العقل وبدء الحوار المجتمعي الحقيقي حول هذا الدستور ، وبدء التفاوض والتوافق الحقيقي مع القوى السياسية حول الدستور الذى سيحكم مصر كلها باختلاف طوائفها وتياراتها السياسية، واعادة النقاش حول التأسيسية وتشكيلها وطريقة عملها ومواد الدستور وموعد الاستفتاء، فالتراجع والتوافق والنقاش من اجل مصلحة مصر ليس عيبا بل هو الاجراء السليم في هذا الوقت الحرج".

وتابع ماهر "لكن التمادي والعناد وتجاهل اصوات شركاء الوطن فلن يؤدي الى مزيد من عدم الاستقرار ومزيد من الفرقة والشقاق والتناحر، فالإصرار على هذا الدستور المعيوب سوف يؤدي لعدم الاعتراف به والخروج عليه".

وأشار ماهر إلى أنه عندما طالب البعض بإلغاء او تعديل هذا الاعلان الدستوري "المعيب" اصر الرئيس على العناد والتمادي ومضى قدماً في الاستفتاء رغم ان هذا الدستور عليه خلاف شديد ولن يؤدى الى أي استقرار فى مصر، على حد تعبيره.

وأوضح ماهر أنه على الرغم من وجود العديد من جهود الوساطة والتوافق ورأب الصدع الا ان الرئيس وجماعة الاخوان يصرون على تمرير هذا الدستور المعيب مهما كلفهم الامر ويضربون عرض الحائط كل وعود الشراكة وكل مساعي التوافق والخروج من الازمة.

ونبه ماهر أن نبرة التكفير والاقصاء من جماعة الاخوان والتيار الإسلامي لكل من يختلف معهم سياسيا عادت، وقرر الرئيس وجماعة الاخوان تمرير الدستور بعد ايام قليلة من خلال استفتاء يرفض القضاء الاشراف عليه وتختلف معه كل التيارات السياسية التي وعدها الرئيس من قبل بالمشاركة والتوافق وليس المغالبة، وفى فترة زمنية قصيرة جدا لا تسمح بالنقاش المجتمعي او تفعيل اسس الديمقراطية، فما الاختلاف بين سلق هذا الدستور ومحاولة تمريره بالقوة وبين استفتاءات مبارك وتمريره للتعديلات المعيبة في 2005 و 2007.

من ناحيتها جددت الجمعية الوطنية للتغيير تأكيد أنه بات من الفرض على المصريين جميعا أن يواصلوا الاعتصام في التحرير وكافة الميادين المصرية وأن يدعموا هذه الاعتصامات بكافة السبل حتى تحقيق مطالب الثورة، مع التأكيد على أن حق التظاهر مكفول للجميع و أن مسؤولية أمن المتظاهرين يتحملها النظام.

وأشارت الجمعية الوطنية في بيان لها مساء أول من أمس الاثنين إلى أن الشعب المصري الذي قام بثورة عظيمة أسقطت نظاما ديكتاتوريا جثم على صدر الوطن لمدة ثلاثين عاما يقف اليوم بثورته على مفترق طرق فإما أن يصل إلى تحقيق غايات ثورته أو أن يقبل بالخضوع لما سمي بالإعلان الدستوري الذي يمنح الحاكم سلطة مطلقة أو أن يقبل بأن يسرق المستقبل دستور تمت كتابته بعد إقصاء كل ألوان الطيف الوطني، حسب البيان.

مصر.. ترهيب الإعلام

طارق الحميد

كنت ممن انتقدوا الإعلام المصري في عهد الرئيس مبارك، وبعده، انتقدت صحيفة «المصري اليوم» على مانشيت: «يوم تكرم مصر أو تهان»، وكنت أول من انتقد الإعلام المصري، وقبله الغربي، على سقطة الترويج لقصة ثروة مبارك المختلقة، وهي القصة التي اعتذرت لاحقا عنها صحيفة «الغارديان» على لسان أحد كبار محرريها، لكن اليوم لا بد من الدفاع عن الإعلام المصري!

ففي مظاهرات الإخوان المسلمين والسلفيين الداعمة لقرارات الرئيس المصري الانقلابية، رفع المتظاهرون الإسلاميون يافطة تضمنت أبرز الوجوه الإعلامية المصرية، وكتب عليها: «المجاري التي طفحت في بيوت مصر»! وهو محاكاة للعنوان المميز الذي خرجت به «المصري اليوم» بعد ثورة 25 يناير تأبينا للشهداء المصريين: «الورد اللي فتّح في جناين مصر». ندافع عن الإعلام المصري، وعلى علاته، حيث التهييج والتحريض والعاطفة والإفراط باتهام كل من انتقد ثورة 25 يناير وطريقة التعاطي معها، أو من حذر من الإخوان المسلمين أنفسهم الذين يريدون ترهيب الإعلام المصري اليوم لإتمام المشروع الانقلابي الإخواني. فإذا رهب الإعلام، وأسقطت هيبة القضاء، وتمت محاصرته، وتم الاستئثار بكتابة الدستور، وترويع الفن والفنانين، فأي مؤسسات تلك التي ستبقى لمصر، بل أي دولة مدنية تلك التي ستبنى؟

كنت، وما زلت، من أشد المؤمنين بأن تكون هناك قواعد منظمة للإعلام، قانونية وأخلاقية ومهنية، قواعد صارمة، مثل كل الإعلام المحترم في العالم، لكن من المرفوض تماما ترهيب الإعلام، ومحاولة إسكاته بالابتزاز والشتائم، وتشويه السمعة، وعلى الطريقة الإخوانية، وبالحالة المصرية تحديدا، فإن أبرز أخطاء الإعلام المصري هو الوثوق بمشروع الإخوان المسلمين على علاته، ودون طرح أسئلة جادة. فمحاولة مجاراة القوى الثورية الكارهة والناقمة، على نظام مبارك جعلت الإعلام المصري يجاري الأعلى صوتا بدلا من أن يقوم بعمله الحقيقي، وهو طرح الأسئلة الجادة، وتقديم المعلومات الصحيحة، فقد قرر الإعلام المصري حينها، وللأسف، أن يضع الحصان خلف العربة، وليس أمامها، وها هو الإعلام نفسه يقع ضحية ترهيب الإخوان والسلفيين.

ترهيب الإعلام المصري، والتطاول عليه بهذا الشكل، ومحاولة إقصائه، تقول لنا كثيرا عن قادم الأيام في مصر. تقول لنا إن مصر اليوم هي إيران ما بعد الثورة الخمينية، وتقول لنا إن هناك حملة منظمة بمصر اليوم لإقصاء كل المؤسسات المحترمة، أو تطويعها، واحتوائها، وهو ما لم يفعله حتى مبارك، الذي أعطى في أواخر سنوات حكمه سطوة للإعلام، وأبرز من استفاد من تلك السطوة هم الإخوان أنفسهم الذين يصورون كل شركاء المرحلة الحالية الآن على أنهم «مجاري» بالنسبة للإعلام، و«فاسدون» في حالة القضاء، و«فلول وبلطجية» لكل من هم بميدان التحرير. وعليه فمن بقي من شركاء الوطن؟ بل وماذا تبقى من مؤسسات الدولة المدنية التي يراد تحويلها اليوم إلى مؤسسات «إخوانية»؟

مخيف ما يحدث في مصر، وآخره ترهيب الإعلام، مما يوحي بأن مصر تسير على خطى الثورة الخمينية، والمخيف أكثر هو حملة التزوير العربية لترويج الانقلاب الإخواني بمصر، وعلى غرار تبرير وترويج انقلاب غزة، ومن إعلاميين ومثقفين للأسف!

كاتب مصري..نقلا / عن جريدة (الشرق الأوسط) اللندنية

رغم الاحتجاجات الدولية..

إسرائيل تعلن إصرارها على المضي بالاستيطان

الأراضي المحتلة / عواصم / وكالات :

أعلنت إسرائيل إصرارها على المضي قدما في مشروع التوسع الاستيطاني في القدس المحتلة والضفة الغربية، وبدأت أمس في تنفيذه بالفعل متجاهلة التنديدات الدولية بالمشروع واستدعاء سفرائها في عدد من العواصم الغربية لإبلاغهم بالاحتجاج.

وقال مسؤول في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «إن إسرائيل لن تتراجع عن خطة للتوسع الاستيطاني وستواصل الدفاع عن مصالحها الحيوية حتى في وجه الضغوط الدولية، ولن يطرأ تغيير على القرار الذي تم اتخاذه»، في إشارة إلى قرار بناء 3000 وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية.

وبالتزامن مع التصريحات الصادرة عن مكتب نتنياهو، أعلنت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاستيطان أن مستوطنين يهودا انتقلوا إلى منزل في قلب حي فلسطيني في القدس الشرقية لتوسيع مستوطنة صغيرة بنيت قبل عامين.

وأوضحت المنظمة أن المبنى المؤلف من خمسة طوابق موجود في حي جبل المكبر الذي يبعد نحو كيلومترين عن جنوب البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة. وقال البيان «بنى فلسطينيّ المبنى قبل عدة سنوات ومن المرجح أن يكون تم بيعه إلى المستوطنين».

وانتقل مستوطنون قبل عامين إلى منزل آخر في نفس الشارع بعد أن طردت محكمة إسرائيلية عائلة فلسطينية تقيم هناك، الأمر الذي أشارت الحركة إلى أنه يشكل بداية لمستوطنة جديدة.

وذكرت الحركة أن «هذه المستوطنة الجديدة في قلب الحي الفلسطيني ليست فقط استفزازا خطيرا يهدد الاستقرار في وضع القدس الهش، بل أيضا خطرا لإمكانية تحقيق حل الدولتين والتسوية في القدس».

وبحسب الحركة «ليس من قبيل الصدفة أن يختار المستوطنون الانتقال الآن بعد أن أعلنت الحكومة 3 آلاف وحدة سكنية استيطانية سيتم بناؤها في القدس الشرقية والضفة الغربية ويبدو أن الحكومة شددت لهجتها وأكدت أنها ترغب في إقامة أكبر عدد من المستوطنات لمنع حل الدولتين».

وأثارت الخطط الإسرائيلية الاستيطانية عاصفة من الاحتجاج في أوروبا ما تسبب في استدعاء السفراء الإسرائيليين في عدة عواصم أوروبية. حيث تم استدعاء سفراء إسرائيل لدى كل من لندن وباريس وستوكهولم إلى وزارات الخارجية بالدول المضيفة، كما ناشدت إسبانيا وإيطاليا وهولندا أيضا إسرائيل إعادة النظر في الخطط الاستيطانية.

واستدعي يوسي غال ودانيال توب سفيرا إسرائيل في فرنسا وبريطانيا على التوالي صباح أمس لإبلاغهما بـ«استياء» باريس و«قلق» لندن من مشاريع توسيع المستوطنات. وأكدت العاصمتان على «العقبات التي يشكلها مثل هذا المشروع في طريق حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني».

وفي وقت لاحق قال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إنه لا يريد فرض عقوبات على إسرائيل، وأضاف في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي «لا نريد الاتجاه إلى حالة العقوبات، نولي تركيزا أكبر للإقناع».

وفي برلين أعربت الحكومة الألمانية عن «قلقها الشديد» حيال المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، وقال المتحدث باسم الحكومة شتيفن شيبرت «ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى العدول عن طرح هذه العطاءات».

وأضاف أن «الحكومة الألمانية تشعر بقلق شديد لهذا الإعلان الذي يرسل إشارة سيئة»، معتبرا أن «إسرائيل تنسف بذلك الثقة في رغبتها في التفاوض». وأكد أنه «ينبغي على الجانبين أن يتصرفا بصورة بناءة وأن يمتنعا عن وضع عقبات أمام الأمر الملح وهو استئناف المفاوضات المباشرة الجادة».

ومن المقرر أن تستقبل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بنيامين نتنياهو اليوم الأربعاء وغداً الخميس في برلين.

كما أعربت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون أول من أمس عن «قلقها الشديد» إزاء الخطط الإسرائيلية، مشيرة إلى أن التكتل الأوروبي «أعلن مرارا أن تشييد المستوطنات غير قانوني طبقا للقانون الدولي ويشكل عقبة أمام السلام».

وحتى الولايات المتحدة الداعمة الرئيسية المخلصة لإسرائيل اعتبرت أن القرار يؤدي إلى «تراجع قضية السلام» مع الفلسطينيين، وقالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون يوم الجمعة الماضي إن «هذه الأنشطة تمثل انتكاسة لجهود التوصل إلى سلام عن طريق التفاوض».

كما دعت روسيا إسرائيل إلى التخلي عن خططها الاستيطانية وإعادة النظر في قرارها القاضي بتجميد عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية.

وكانت إسرائيل أعلنت القرار الجمعة الماضية ردا على تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على رفع مستوى التمثيل الفلسطيني إلى دولة مراقبة غير عضو.

انقسامات ثورية بمصر

استهلت صحيفة (الغارديان) البريطانية افتتاحيتها في الشأن المصري بأن هذا الانقسام الكبير المشاهد يستلزم ممن يزعمون أنهم ديمقراطيون أن يعيدوا اكتشاف إمكانية التوصل إلى حل وسط. وقالت الصحيفة إنه بعد ما يقارب العامين وصلت الثورة في مصر حرفيا إلى النقطة التي كان ينبغي أن تحاول تفاديها بأي ثمن، ألا وهي ذلك الانقسام العميق وربما المستعصي بين قوتين تزعم كل واحدة منهما أنها الوريث الوحيد للثورة.

إذ يقول مؤيدو الرئيس محمد مرسي إنه بعد شهور من عرقلة الأعمال السياسية والمقاطعة والتأجيل وعزم المحكمة الدستورية على إبطال كل أعماله لم يكن أمام الرئيس المصري خيار سوى المضي في مسودة الدستور النهائية، التي تقسم سلطته كرئيس، وستطرح بأية حال للاستفتاء الشعبي.

أما معارضوه من العلمانيين والليبراليين والأقباط فقد توحدوا بطريقة لم يسبق لها مثيل بسبب ما يعتبرونه خطف الإسلاميين للسلطة، رافعين شعار «ارفعوا أيديكم عن ثورتنا». وكل من الفريقين يستطيع حشد الآلاف من أنصاره في الشوارع كما شوهد في عطلة هذا الأسبوع وكما سيشاهد هذا الأسبوع.

«ليس هناك شك في أن الإلغاء الأصلي للمحكمة الدستورية لكامل البرلمان الذي يهيمن عليه الإسلاميون -عندما كانت الاعتراضات على جزء فقط من مقاعده - تتوافق مع نوايا المجلس العسكري».

وترى الصحيفة أن سير العملية كان أكثر إثارة للخلاف من النتيجة. فقد وصفت هيومان رايتس ووتش مسودة الدستور بأنها معيبة ومتناقضة من حيث إنها نصت على حمايات أساسية ضد الاعتقال التعسفي لكنها فشلت في إنهاء المحاكمات العسكرية للمدنيين. كما أنها لاحظت أن المسودة النهائية أسقطت النص على أن تحقيق المساواة للمرأة ينبغي أن يكون خاضعا للتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، المادة التي روج لها السلفيون. ومع ذلك هناك بعض العبارات العريضة التي تبرر القيود على حقوق الإنسان الأساسية، التي يبدو أنها تضع «الطبيعة الحقيقية للأسرة المصرية» فوق وأكبر من هذه الحقوق.

وأشارت إلى أن الأمر أشبه بجراب الحاوي الذي يحوي الكثير من الأشياء غير المتشابهة، وأنه مثل كثير من هذا النقاش يتوقف على تفسير المستقبل. وتساءلت هل هذه المسودة تستحق هذه الإضرابات أو الأشهر من الشلل أو حتى قرار محكمة دستورية يلغي لجنة إعداد مشروع الدستور نفسها؟

وقالت إنه ليس من الواضح أن المحكمة ستفعل ذلك، فليس هناك أي بلد -فضلا عن كونه مفلسا- يستطيع تحمل هذه الدوامة التي لا نهاية لها من قرارات المحاكم الحزبية. وليس هناك شك في أن الإلغاء الأصلي للمحكمة الدستورية لكامل البرلمان الذي يهيمن عليه الإسلاميون -عندما كانت الاعتراضات على جزء فقط من مقاعده- تتوافق مع نوايا المجلس العسكري.

وختمت الصحيفة بأنه لم يكن هناك شيء يفترض أن المحكمة ما كانت ستبطل الجمعية التأسيسية التي عينها ذلك البرلمان، مما يجعل المسودة غير صالحة أيضا. فقد نسي الطرفان ما حدث منذ 22 شهرا عندما نحى المصريون هوياتهم الطائفية جانبا عند دخولهم ميدان التحرير، ورفعوا العلم الوطني بدلا من ذلك. وباسم العلم يحتاج أولئك الذين يزعمون أنهم ديمقراطيون أن يعيدوا اكتشاف فن الحلول الوسطية الذي ظل طي النسيان فترة طويلة.

إسرائيل: الاستيطان رد على الاعتراف

اعتبرت الصحافة الإسرائيلية الصادرة أمس قرار مجلس التسعة الوزاري الإسرائيلي ببناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية بالأراضي المحتلة، رغم معارضة الجهات الأمنية، خطوة عقابية للرئيس الفلسطيني لتوجهه إلى الأمم المتحدة وحصوله على مكانة «دولة مراقب غير عضو» لفلسطين.

وتباينت آراء كتاب ومحللي هذه الصحف إزاء الخطوة، فهناك فريق يرفض وآخر يدعمها، في حين حذر البعض من خسائر للطرفين.

ورأت صحيفة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية أن البناء جاء ردا على الاعتراف الدولي، مضيفة تحت عنوان «الاعتراف والعقاب» أنه بعد يوم من الاعتراف بأغلبية أممية ساحقة، بل وتلميحها بأن حدودها تقوم على أساس خطوط 67، يأتي الرد الإسرائيلي، الذي يجر منذ الآن ردود فعل حادة بالأسرة الدولية.

وأشارت الصحيفة إلى أن محافل مهنية حذرت -في المشاورات التي سبقت بلورة إجراءات الرد الإسرائيلي- القيادة السياسية العليا بأن القرار بالبناء في المستوطنات كرد على التصويت في الأمم المتحدة «سيثير حفيظة أوروبا والولايات المتحدة وسيتخذ صورة خطوة عقابية ضد الفلسطينيين».

ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية وصفتها بـ«رفيعة المستوى» أن إسرائيل تفكر بخطوات أخرى، مثل تجميد الأموال وسحب بطاقات الـ في اي بي (بطاقات الشخصيات المهمة) من كبار رجالات السلطة.

من جهتها ذكرت صحيفة (معاريف) أن جهاز الأمن يعارض خطة رئيس الوزراء بنامين نتنياهو، وأنه يرى عدم استخدام هذا العقاب إلا إذا قرر الفلسطينيون التوجه إلى المحكمة الدولية في لاهاي بحيث تعمل ضد إسرائيل.

وفي افتتاحيتها قالت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية إن البناء الاستيطاني جاء ردا على قرار الأمم المتحدة الاعتراف بفلسطين كدولة مراقبة، مضيفة أن العقاب وقبل كل شيء هو عقاب لإسرائيل لأن «الجانب الإيجابي الوحيد النابع من القرار هو أن إسرائيل تعترف بأن المستوطنات هي بالفعل عقاب».

وأضافت أن من شأن قرار نتنياهو أن يشجع من يريد أن ينقل البحث بالمستوطنات إلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي - كعقاب على «عقاب» إسرائيل «في المرة التالية التي ستحتاج فيها إسرائيل إلى مساعدة العالم فإنه سيذكرها بهذا القرار».

بدوره رأى عوديد تيرا بمقال له بصحيفة (معاريف) تحت عنوان «حماس في ضواحي تل أبيب» أن الخطر المركزي للخطوة الفلسطينية هو إمكانية أن يتمكن الكيان الفلسطيني المعلن من التوجه إلى المحكمة في لاهاي وطلب البحث في مسائل يعتبرها جرائم حرب للجيش الإسرائيلي. وعقب ذلك سيتخوف مسؤولون إسرائيليون كبار عند السفر إلى الخارج من مغبة اعتقالهم.

وتحت عنوان «التاسع والعشرون من تشرين الثاني: الجريمة والعقاب» أيد رون برايمن في صحيفة إسرائيل بشدة خطط البناء، وكتب يقول «من الواجب على الحكومة الإسرائيلية ومن يرأسها الآن أن يخطوا خطوات عديدة لبيان أن هذه البلاد كلها حق لليهود يستطيعون البناء فيها كيف شاؤوا ومتى شاؤوا لا باعتبار ذلك عقابا للفلسطينيين بل حقا لليهود.»

من جهته اعتبر سمدار بيري، في يديعوت أحرونوت أن إقرار بناء ثلاثة آلاف وحدة سكن جديدة بين القدس ومعاليه أدوميم «مجرد تلميح أول شديد الوضوح» للرئيس الفلسطيني مضيفا أن «نتنياهو يمكنه أن يجعل له عقوبات اقتصادية، مع قيود حركة على الشخصيات الهامة، مع حواجز جديدة تقطع التواصل في الضفة وتعرقل خطط البناء والتجار».

ويضيف أن رفع المستوى يرمي إلى جلب الفلسطينيين إلى المفاوضات من موقع محسن، موضحا أن «عباس سينتظر حتى الانتخابات الإسرائيلية حتى يتقرر ما الذي ينبغي فعله.»

أما بوعز بسموت فرأى بصحيفة إسرائيل اليوم أن عباس اختار أن يقرر كل طرف الأمور على الأرض، مضيفا أن إسرائيل هي الأخرى تستطيع فـ «فلسطين رفعت مستوى مكانتها بالأمم المتحدة. إسرائيل رفعت مستوى الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة».

وخلص إلى أن «القرار العنيد لأبو مازن لرفع مكانة السلطة بالجمعية العامة رغم أنف شريكين هامين في التسوية النهائية (إسرائيل والولايات المتحدة) لم يقدم الفلسطينيين نحو هدف الدولة. بل العكس. لقد اختار أبو مازن تحطيم الأواني».

امتناع بريطانيا عن التصويت عمل جبان أخلاقيا

انتقدت صحيفة (ذي إندبندنت) البريطانية امتناع بريطانيا عن التصويت على رفع تمثيل فلسطين إلى دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، واعتبرته عملا جبانا أخلاقياً وخطأ تكتيكيا جسيما.

وقالت الصحيفة في افتتاحيتها إن الحكومة البريطانية أرادت أن تبدو محايدة، وهو ما جعل وزير الخارجية وليام هيغ يتحدث عن دعم بريطانيا القوي لمبدأ الدولة الفلسطينية دون أن يثير غضب الولايات المتحدة أو إسرائيل، وهو ما لا يمكن تحقيقه، حسب تعبيرها.

وأشارت تحت عنوان «امتناع غبي وجبان» إلى أن معظم دول العالم (138) اصطفت إلى جانب القرار، وهو ما يعبر أيضا عن غالبية البريطانيين، حسب استطلاعات الرأي.

واعتبرت الصحيفة الشرط الذي وضعته بريطانيا للتصويت لصالح الدولة الفلسطينية، وهو التوقف عن المطالبة بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية قبل الموافقة على استئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، بأنه شرط مخادع، ولا سيما أن أكثر من نصف مليون يهودي يعيشون الآن في أكثر من 200 مستوطنة تعتبر غير شرعية وفقا للقانون الدولي.

وقالت إن التصويت الأممي يعد خطوة نحو حل الدولتين الذي يعتبر متطلبا لأي سلام مستدام.

بريطانيا تستأنف حكماً يمنع ترحيل (أبو قتادة)

لندن / وكالات :

استأنفت بريطانيا أول من أمس الاثنين حكما يمنعها من ترحيل الإسلامي الأردني عمر محمد عثمان المعروف بـ«أبو قتادة» إلى الأردن، الذي تقول لندن إنه يشكل تهديدا أمنيا وإنه كان الملهم الروحي لمحمد عطا أحد منفذي هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة.

وأعلنت وزارة الداخلية البريطانية أنها استأنفت أمام محكمة استئناف لندن قرار القضاء البريطاني إطلاق سراح أبو قتادة الشهر الماضي بعد قبول طعن تقدم به ضد ترحيله إلى الأردن، مؤكدة أنها قدمت «ذرائع الاستئناف».

وكان القضاء البريطاني أخلى الشهر الماضي سبيل (أبو قتادة) (51 عاما) بكفالة من سجن بريطاني مشدد الحراسة. وكان أبو قتادة -وهو أردني من أصل فلسطيني- مسجونا في بريطانيا منذ سبع سنوات، ويكافح ضد ترحيله إلى الأردن، كما أمضى معظم الفترة من 2002 وحتى 2005 رهن الإقامة الجبرية.

وحكم على (أبو قتادة) غيابيا في الأردن في 1998 بالأشغال الشاقة 15 عاما بتهمة الضلوع في «هجمات إرهابية». وشكل قرار إطلاق سراحه ضربة للحكومة البريطانية التي حاربت لسنوات من أجل ترحيله إلى الأردن.

ويطالب الأردن بتسلم (أبو قتادة) لمحاكمته بتهمة «الإرهاب»، وحاولت حكومات بريطانية متعاقبة طوال سنوات التخلص منه بعد أن دخل وخرج من السجن بشكل متقطع طوال سنوات منذ اعتقاله المرة الأولى عام 2001، وهو الآن مفرج عنه بكفالة لكن تحت قيود مشددة منها حظر التجول 16 ساعة في اليوم.

ويقول أبو قتادة إنه لن يلقى محاكمة عادلة في الأردن لأن الأدلة انتزعت من خلال التعذيب وذلك رغم الاتفاق الذي أبرمته بريطانيا والأردن عام 2005 والذي يعطي ضمانات دبلوماسية عن معاملته وإجراء محاكمة عادلة له.

وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أصدرت في وقت سابق من هذا العام حكما بعدم السماح بترحيل أبو قتادة إلى الأردن طالما لا يزال هناك «خطر حقيقي بأن الأدلة التي تم الحصول عليها عن طريق التعذيب ستستخدم ضده».

وتوجهت وزيرة الداخلية البريطانية إلى الأردن للحصول على ضمانات بحصول (أبو قتادة) على محاكمة عادلة، وبعد ذلك سمحت المحكمة الأوروبية بترحيله.

لكن حكم القضاة البريطانيين أكد أن الشهادات التي تم الحصول عليها من متهمين آخرين تحت التعذيب بحسب ما قيل يمكن أن تجعل محاكمته غير عادلة.

وقدم (أبو قتادة)، وهو أب لخمسة أولاد، إلى بريطانيا عام 1993 حيث طلب حق اللجوء، ومنذ ذلك الوقت وهو يشكل شوكة في خاصرة الحكومات البريطانية المتعاقبة.

وكانت بريطانيا أمرت أول مرة بترحيله في عام 2005، وتم رفض طعنه في 2009. وبعد ذلك وقعت وزارة الداخلية أمرا جديدا بترحيله وطعن فيه أبو قتادة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأفرج عنه بكفالة لفترة قصيرة في وقت سابق من هذا العام، أعيد بعدها اعتقاله.